

**الفصل الثالث عقبات التحول الديمقراطي** مشكلات التحول عقبات على الطريق أن التحول الذي يطرأ على المجتمعات من مرحلة إلى أخرى، ومن نمط إلى آخر لا يمكن أن يتم بدون مسيرة نضالية، تهرص الحق من فم صائدة، لأنها – أي عملية التحول – لا تعمل في فراغ أو إنها سيرورة تاريخية حتمية، وهي ليست خارجة عن سياق السيرورة التاريخية وليس عمليات التحول، بل إنها عملية تؤثر وتتأثر بلا ادنى شك، وإنها مسيرة طويلة تتطلب تسخير الإمكانيات لها، وتحتاج توفر العديد من الشروط والأسس البناء. والتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية الإسلامية ليست خارج هذا السياق، إن لم يكن أقوى و-tier منه، لأن الديمقراطية هي الطريق المعبد والسلوك الوحيد الإعلاء شأن الأمة العربية الإسلامية، وعودة مكانة الإسلام الحضارية المستلبة والحفاظ على رأس المال العروبة القيمي المهمش – وإن حجم الواقع والعقبات أمام تلك المسيرة صعبة جداً لكنها ليست مستحيلة، بل من الممكن تجاوزها بمجرد تشريع تلك العقبات ووضعها على المحك أمام سونار البصيرة وتعريفها والتعريف بها من أهم تلك العوائق والعقبات هي عقبة الطائفية بما هي مشروع ظاهرة الإسلام السياسي، الإرث الاستعماري الصراع العربي – الصهيوني والسياسات المنبثقة عنه، مشكلة النفط وما تمخض عنها، قدامة الطروحات بشأن المفهوم الديمقراطي، شيخوخة الأنظمة الاستبدادية العربية الحاكمة، غياب العقل العربي من المشهد السياسي، وعوائق أخرى. لقد أصبحت الطائفية الإشكالية الأكبر والأشد يؤس وضراوة على الأمة العربية الإسلامية، وهي حديث الساعة والشغل الشاغل في التفكير العربي فالطائفية هي عملية تفضيل وتقديم الولاءات الثانوية والفتوية الضيقة على حساب ولاء الوطن والدولة، كما وإنها المشروع الرجعي الذي يهدد المنظومة الدينية والقومية للعرب، وهي بهذا الشكل ليست إلا سياسة الأقلية مهما كان دينها وعلمها، وحجمها، بما تحمله من معانٍ ترى أنها التعبير السياسي عن المجتمع العصبي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصراف)، إضافة إلى كون الطائفية في المشهد السياسي العربي اليوم ليس إلا التنظير الفكري والسياسي لظهور العصبيات الجزئية على اللحمة السياسية الجامحة الكبرى (القومية أو الدينية سواء) وتحول الطائفية من كونها ثقافة العشوائيات والبيئات "الحاراتية والضيعوية إلى كونها ثقافة النخبة السياسية والطبقة المتقدمة في المجتمع الدرجة قد تصل لأن تصبح ثقافة النظام السياسي الحاكم وزبانته، وهنا يكمن بؤسها وعمرها وضحلتها، وبهذا فهي – أي الطائفية – أصبحت نظاماً غير مؤهل لأن يتصالح مع الدولة المدنية المعاصرة والحديثة بحكم تركيبته الفكرية والاجتماعية) لأنه نظام يبقى عاجزاً عن تجاوز عقبة الميل الحزبية والمحاصصة الحزبية والمذهبية التي تبلورت بفعل الطائفية السياسية وما تسمى بـ "الديمقراطية 1" التوافقية ، بل ويتماهي ويندمج معها بشكل عضوي "بايولوجي" ، تلك هي عقبة الديمقراطية الأولى التي تحول دون الانتقال العربي للديمقراطية وعصرها لأن الديمقراطية سوف تعيد توزنات القوى السياسية داخل النظم العربية الحاكمة وإنها سوف تغير وجه المنتفعين والمزermen للطائفية مما يقلب موازين القوى المحلية ويُصار نفوذهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي كون الديمقراطية هي النظام الوحيد القادر على تحقيق العدالة الاجتماعية وقيام دول العدل والمساواة والمواطنة الفعلية، دون تفضيل لشخص على آخر، فلا خيار أمام الطائفية وزبانتها إلا خوض الحرب وإعلان الجهاد ضد قيام الديمقراطية، ذلك لأن النظام الديمقراطي هو الوحيد الذي يسمح بتجاوز الطائفية ومشروعها الخاسر، والتمييز الطائفي والإقومي بين الجماعات لأن نظام مبني على عقل وتصورات واقعية تبتعد من فقه المنطق والواقع المعاش، وتحاول زجها في الواقع المختلف بدون تمحيص أو عقل ثاقب ينظر للحقائق التاريخية ويعيد صهرها بقوله عقبات التحول الديمقراطي ثانياً : بروز ظاهرة الإسلام السياسي: لا أحد يستطيع الجزم أو القول فإن الإسلام ضد الديمقراطية، لأن نقيس الديمقراطية هو الإستبداد والدكتatorية، فهل الإسلام دين استبدادي أو قمعي، وهو الذي جاء رحمة للعالمين، وجاء بمثابة المنفذ للأمة من الظلمات إلى النور، ومن العبودية إلى التحرر، فالإسلام دين شوري، بمعنى إنه دين يؤمن بالديمقراطية، فما يختلف بين الشوري والديمقراطية هو فقط باللفظ، وغيره. فالإسلام بل جاء في فترة لاحقة بعد قطيعة حضارية وتاريخية بين الخلافة الراشدة والملك العضوض، وإن سلفية الإسلام المبكر لا تمانع الديمقراطية أو تجعل منها خصومة وإنما البروز السياسي للإسلام بما يسمى بـ الظاهرة الإسلامية كان له رأياً مختلفاً عن الإسلام الرسولي، لأن تأصيله التاريخي نابع من رواد الفكر الإسلامي المحدث والمبدع) وليس من الإسلام المبكر (الأصيل). فهناك الكثير من تيارات الإسلام السياسي تنتهج العنف والتطرف في الموقف من الديمقراطية، وهو التيار الأغلبي في سفينة الإسلام السياسي والتيار الأبرز والقائد والبارز على الساحة السياسية – رغم إن هناك تيار لا يستهان به من الإسلام السياسي الذي يؤمن بالديمقراطية لكنه شبه مغيب أو مهمش داخل منظومة الإسلام السياسي – لهذا نجد مثلاً موقف رواد الفكر الإسلامي السياسي بشأن الديمقراطية والكلام حولها، حيث يقول حسن الترابي، إن الديمقراطية في الإسلام لا تعني سلطة الشعب المطلقة بل هي سلطة الشعب وفقاً على إرادة الشريعة